

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
المنعقدة في ١٢ مارس ٢٠١٥

انعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك التجاري الدولي (مصر) في الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الخميس، الموافق ١٢ مارس ٢٠١٥ بقاعة رمسيس، فندق هيلتون رمسيس، ١١١٥ كورنيش النيل، القاهرة، وذلك بناء على الدعوة التي تم نشرها بجريدتي الجمهورية والعالم اليوم، بالإضافة إلى إرسال الدعوة في نفس الوقت إلى المساهمين بالبريد العادي.

وقد وقع السادة المساهمون في سجل الحضور.

تطبيقاً لنص المادة "٤١" من النظام الأساسي للبنك، فقد رأس الاجتماع السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وعين كل من:

الأستاذة/ مها سعيد الشاهد	أمين سر الجمعية
الأستاذ/ محمد عبد العزيز الطوخي	جامع أصوات
الأستاذ/ حسين ماجد أباطة	جامع أصوات

وقد أقرت الجمعية العامة هذا التعيين بالإجماع.

تطبيقاً لنص المادة "٦٠" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسماؤهم:



- الأستاذة الدكتورة/ نادية مكرم عبيد.
- الأستاذ الدكتور/ محمد مدحت عبد العاطي حسانين.
- السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا.
- السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم.
- السيد الأستاذ/ مارك ريتشاردز.
- السيد الأستاذ/ بيجان خوسرو شاهي.

كما حضر الاجتماع السيد الأستاذ/ هشام جمال الأفندي - الشريك بمؤسسة حازم حسن - مفوضاً من السيد الأستاذ/ مصطفى حسن فراج - مراقب حسابات البنك (KPMG حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون) - بموجب تفويض كتابي، والسيد الأستاذ/ ايهاب مراد عازر - المحاسب القانوني بمؤسسة إرنست ويونغ - مفوضاً من السيد الأستاذ/ عماد حافظ راغب - مراقب حسابات البنك (المتضامنون للمحاسبة والمراجعة إرنست ويونغ (E&Y).

وفوض الأستاذ الدكتور/ يحيى الجمل - المستشار القانوني للبنك - السيد الأستاذ / مصطفى محمد صابر نوار - المحامي بمكتب الجمل للاستشارات القانونية والمحاماة (المكتب الاستشاري القانوني للبنك) في الحضور نيابة عنه.

كما حضر الاجتماع السيد الأستاذ/ محمد محمود محمد - مدير عام الإدارة العامة لجوكمة الشركات المقيدة في البورصة مفوضاً من الهيئة العامة للرقابة المالية.

استهل الرئيس الجلسة مرحباً بالسادة الحاضرين، ثم أعلن السيدان مراقبا الحسابات بأن نسبة حضور المساهمين وفقاً لما أثبت بسجل الحضور قد بلغت ٤٣،٨٦% من رأس المال وبذلك يعتبر الاجتماع صحيحاً.

ثم أعلن الرئيس أن هذه الجمعية قد انعقدت للمداولة في الموضوعات الواردة في جدول الأعمال علي النحو التالي:

القرار الأول تقرير مجلس الإدارة

عرض السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والذي تضمن ملخصاً لأنشطة مؤسسة البنك التجاري الدولي والمساهمات التي شاركت فيها المؤسسة للنهوض بالخدمات الصحية المقدمة للأطفال في إطار مسئولية البنك الاجتماعية.

وبعد المناقشة، أقرت الجمعية العامة بأغلبية ٩٩،٩٩% تقرير مجلس الإدارة، ووجهت التحية والتهنئة لمجلس الإدارة والعاملين بالبنك على الأداء المتميز في ظل الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام ٢٠١٤.

(ص ٣/٧)

تبلغ الجمعية العامة العادية في ١٢ مارس ٢٠١٥

القرار الثاني
تقرير مراقبي الحسابات

بناء على طلب الرئيس قام السيد الأستاذ/ هشام جمال الأفندي بقراءة تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجموعة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وأكد سيادته أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أعدت طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وعن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى، أكد سيادته أنه لم يتبين لهم مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. وأكد سيادته أيضاً أن البنك يمسك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وأضاف سيادته بأن البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تتفق مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر. وأكد سيادته على كفاية المخصصات التي كونها البنك لمقابلة الاحتمالات المكون بشأنها المخصصات، وكذلك على أن المخصصات المكونة كافية لمواجهة الديون غير المنتظمة والديون المنتظمة وتتماشى مع معايير البنك المركزي، كما أنها كافية لمواجهة أي مطالبات ضريبية أو أي مخاطر عامة. وأنهى سيادته التقرير بتهنئة المساهمين وإدارة البنك على النتائج المحققة والأداء المتميز لعام ٢٠١٤. وبإنهاء التقرير سالف الذكر، أقرت الجمعية العامة إحاطتها بما جاء بتقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجموعة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.



القرار الثالث
التصديق على القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

صدقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٩,٩٩% على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى المستقلة والمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

(ص ٧/٤)

تليج الجمعية العامة العادية في ١٢ مارس ٢٠١٥

القرار الرابع
الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن عام ٢٠١٤

عرض الرئيس حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٤، ووافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٩,٩٩% على حساب التوزيع المقترح وفقا لما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جنيه مصري)

٣,٦٤٤,٩٠١,٣٢٢

صافي أرباح العام القابلة للتوزيع

توزع كالآتي:

١٨٢,٢٧١,١٨٤

• احتياطي قانوني

٥٤٤,٩٠٤,٠٦٦

• توزيعات المساهمين - حصة أولى

٣٦٤,٤٩٠,١٣٢

• حصة العاملين بالبنك

٥٤,٦٧٣,٥٢٠

• مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

٥٤٤,٩٠٤,٠٦٦

• توزيعات للمساهمين - حصة ثانية

٥٤,٦٧٣,٥٢٠

• مؤسسة البنك التجاري الدولي

١,٨٩٨,٩٨٤,٨٣٤

• احتياطي عام

٣,٦٤٤,٩٠١,٣٢٢

الإجمالي

وبإقرار الجمعية العامة لحساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٤، فقد وافقت الجمعية العامة على صرف توزيعات نقدية بواقع ١,٢٠ جنيه مصري للسهم، وسيتم ذلك يوم الخميس، الموافق ٢ أبريل ٢٠١٥. كما فوضت الجمعية العامة العادية بالإجماع مجلس إدارة البنك في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.



القرار الخامس

إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
وتحديد مكافأتهم عن عام ٢٠١٥

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٦,٣٤% على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وكذلك وافقت الجمعية على تحديد المكافأة السنوية للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٥ بمبلغ صافي قدره خمسة وسبعون ألف جنيه تصرف للعضو مباشرة.

القرار السادس

**تعيين مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهما
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥**

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٧,٠٤% على تعيين السيد الأستاذ / حسن بسيوني البشه - الشريك بمؤسسة "KPMG" حازم حسن (محاسبون قانونيون ومستشارون)، والمحاسب الأستاذ/ عماد حافظ راغب من مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة "Ernest & Young" (محاسبون قانونيون ومستشارون)، كمراقبي لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وذلك بأتعاب سنوية قدرها ٧٩٨,٦٠٠ جم (سبعمائة وثمانية وتسعون ألف وستمائة جنيه مصري) مناصفة بينهما لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة للمراكز المالية السنوية وربيع السنوية للبنك طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية. بالإضافة إلى مبلغ قدره ٣٦٣,٠٠٠ جم (ثلاثمائة وثلاثة وستون ألف جنيه مصري) يدفع مناصفة بينهما نظير مراجعة المراكز المالية السنوية وربيع السنوية للجمعية للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.

القرار السابع

**الترخيص لمجلس الإدارة
في تقديم التبرعات خلال عام ٢٠١٥**

أقرت الجمعية العامة التبرعات التي تمت خلال العام المالي ٢٠١٤، ووافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٤,٤٣% على منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٥ يزيد كل منها عن ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة "١٠١" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وفي الإطار نفسه، أقرت الجمعية العامة النسبة المخصصة لمؤسسة البنك التجاري الدولي بواقع ١,٥% من أرباح البنك السنوية لتمويل مشروعات وأنشطة المؤسسة الخيرية، والمستقطع من حساب توزيع الأرباح وفقاً لما تم عرضه على الجمعية.

القرار الثامن

**المكافأة السنوية التي قررها مجلس الإدارة
للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥**

أحيطت الجمعية العامة بقرار مجلس الإدارة بتحديد المكافأة السنوية لرئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام ٢٠١٥ بنفس المبالغ التي كانت مقررة في الأعوام السابقة وهي: ٧٢ ألف جنيه لرئيس اللجنة، و ٦٠ ألف جنيه لكل عضو من أعضاء اللجنة.






القرار التاسع

التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية

وفقاً للمادة (٢٠) من النظام الأساسي للبنك، أحيطت الجمعية العامة العادية بالتعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية في ٤ مارس ٢٠١٤، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون الشركات ١٥٩ ولائحته التنفيذية. ووافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٣,٣٩% على التالي:

- (١) استقالة السيد الأستاذ/ دانيال بول فليتشير - عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي وممثلاً لاستثمارات أكتيس اعتباراً من ١٩ مايو ٢٠١٤.
- (٢) تعيين السيد الأستاذ/ بيجان خوسروشاوي عضواً غير تنفيذياً بمجلس الإدارة كممثلاً لاستثمارات الشركات التابعة والمملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس القابضة للخدمات المالية اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠١٤.
- ويشغل السيد بيجان منصب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيرفاكس الدولية، ويتمتع بخبرة طويلة في مجال الخدمات المالية المتنوعة، كما يشغل سيادته منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في بعض الشركات في الشرق الأوسط. وستساهم خبرته الواسعة بلا شك في إثراء خطط النمو الطموحة للبنك التجاري الدولي.

وعليه، فإن التشكيل الحالي لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- (١) السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



والسادة الأعضاء غير التنفيذيين:

- (٢) الأستاذة الدكتورة/ نادية مكرم عبيد
- (٣) الأستاذ الدكتور/ محمد مدحت عبد العاطي حسانين
- (٤) السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا
- (٥) الأستاذ الدكتور/ شريف حسين كامل
- (٦) السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم
- (٧) السيد الأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز
- (٨) السيد الأستاذ/ بيجان خوسروشاوي

القرار العاشرتحويل جزء من الاحتياطي العام إلى أسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر

إعمالاً بالمادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والمادة (٥٣) من النظام الأساسي للبنك، وبناء على تصديق الجمعية العامة على القوائم المالية وحساب توزيع الأرباح للعام المالي ٢٠١٤، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٩,٩٩ % على اقتراح مجلس إدارة البنك التالي بنوده:

(١) تحويل جزء من الاحتياطي العام بمبلغ ٢,٢٩٤,١٢٠,٦٠٠ جنيه مصري إلى أسهم عادية تمثل (٢٢٩,٤١٢,٠٦٠) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد، ويزاد بقيمتها رأس المال المصدر، ويتم توزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على السادة المساهمين بواقع سهم واحد لكل أربعة أسهم وذلك بعد استيفاء البنك لكافة الموافقات اللازمة.

وبهذا القرار، سيتم زيادة رأس المال المصدر من ٩,١٧٦,٤٨٢,٣٧٠ جنيه مصري إلى ١١,٤٧٠,٦٠٢,٩٧٠ جنيه مصري، وتعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس تلك الزيادة وذلك بناء على التفويض الصادر لمجلس الإدارة من الجمعية العامة غير العادية في ١٥ يوليو ٢٠١٣.

(٢) تفويض رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمتعلقة بتنفيذ الزيادة سالفة الذكر، وله حق تفويض الغير في ذلك.

وقد أحيطت الجمعية علماً بصدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٨٤ لسنة ٢٠١٥ بزيادة رأس المال المصدر من ٩,٠٨١,٧٣٤,٤٣٠ جنيه مصري إلى ٩,١٧٦,٤٨٢,٣٧٠ جنيه مصري والخاصة بإصدار أسهم الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالبنك وذلك بناء على القرار الصادر من مجلس إدارة البنك، وأن الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة والبالغ عددها (٩,٤٧٤,٧٩٤) لن تستحق توزيعات نقدية عن القوائم المالية للبنك عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

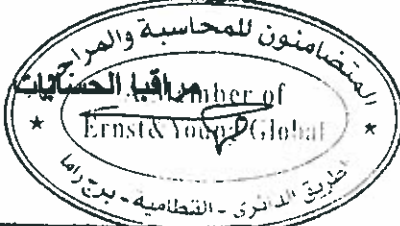


وبهذا القرار انتهت أعمال الجمعية العامة العادية الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم

جامعا الأصوات

الرئيس

أمين السر



KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

٢٥٧٠٢١٧٢ - ٢٥٧٠٢٦٩١

١- جريد المستر
٢- صورة تنفيذها الدعوة



014235



الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع خدمات الإستثمار
الإدارة العامة للشئون القانونية لشركات الأموال

أقر أنا / محمد بن عبد الله
بصفتي / مدير
بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع جمعية العادية لشركة : البنك لتجارة البنوك
المنعقد بتاريخ ٢٠١٥ / ٢ / ١٢ وذلك تحت مسؤوليتي ودون أدنى مسئولية
على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبأئني مفوض في تسليم وإستلام المحضر .
توقيع مقدم الطلب
محمد بن عبد الله

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسئولية الشركة

المسطر بعالية صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة : البنك لتجارة البنوك
المنعقد يوم الخميس الموافق ٢٠١٥ / ٢ / ١٢ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ : ٢٠١٥ / ٢ / ١٢
وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذاً للمادة (٢٠٢) من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم / ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدره (.....)
بموجب إيصال رقم ٢٨٢٩ (مجموعة رقم ٩٨٧) بتاريخ ٢٠١٥ / ٢ / ١٢
وذلك دون أدنى مسئولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عما ورد بها من بيانات، ولا يحق
للشركة الرجوع على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالمحضر من بيانات وما
تضمنه من إجراءات والمحضر مكون من عدد (.....) صفحة لا غير ..
هذا وقد روجع من الناحية الإجرائية فقط ..

ملاحظات الهيئة :
لا يتخذ القرار العاشر الا بعد موافقة الهيئة وهو
القرار المرفق بتحويل الأمانة ١٦ لا هذا النظام الإحصائي

المدير العام

الرئيس المباشر

الحامي



QF-750B-03

٢٠١٥ / ٤ / ٧